مقتل ٢٥٩١ شخصاً خلال شهر آب

التقرير يشتمل على:

المدنيين الذين قتلتهم القوات الحكومية
المقاتلين الذين قتلتهم القوات الحكومية
المدنيين والمقاتلين الذين قتلهم تنظيم الدولة الإسلامية
المدنيين والمقاتلين الذين قتلتهم المعارضة المسلحة
لا يغطي التقرير الضحايا من القوات الحكومية والضحايا من تنظيم الدولة الإسلامية لعدم وجود معايير يمكن اتباعها في توثيق هذا النوع من الضحايا في ظل حظر وملاحقة السلطات السورية وقوات تنظيم الدولة الإسلامية لفريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

منهجية التقرير:

الشبكة السورية لحقوق الإنسان منظمة حقوقية مستقلة لا تتبع لأي جهة حزبية أو سياسية، تقوم الشبكة بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيق الضحايا والمعتقلين في سورية.
نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا

تفاصيل التقرير:

حصيلة الضحايا الذين سقطوا خلال شهر آب يتوزعون على النحو التالي:

قوات النظام				تنظيم الدولة الإسلامية			مجموعات المعارضة المسلحة		
المدنيين			المقاتلين	المدنيين		المقاتلين	المدنيين		المقاتلين
أطفال	نساء	تحت التعذيب		أطفال	نساء		أطفال	نساء	
251	157	243	395	8	5	239	34	17	3
المجموع	1728		395	13		239	51		3
المجموع الكلي	2123			362			106		
مجموع الضحايا كافة	2591								

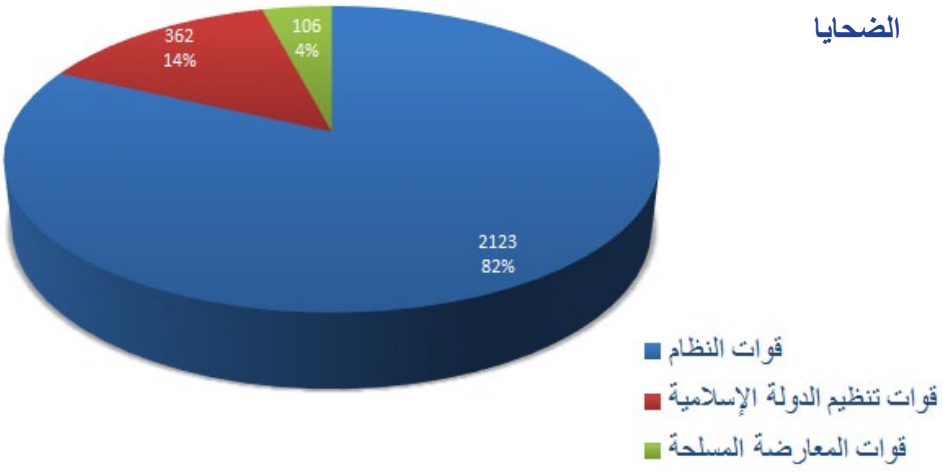

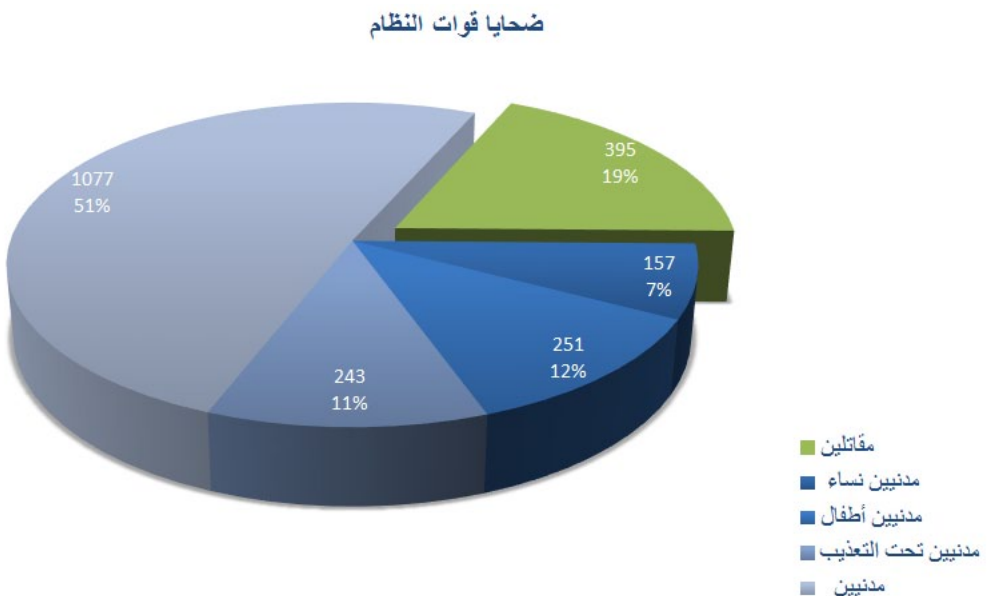

- كما سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان حالات قتل أخرى لم تتمكن من تحديد الجاني:

سجل فريق توثيق الضحايا ما لايقل عن ٧٨ حادثة لحالات قتل، لم نستطع حتى اللحظة تحديد الجهة التي قامت بعملية القتل. نحب أن نشير إلى أن هذا ما تمكنا من خلال أعضائنا المتوزعين في مختلف المحافظات السورية من توثيقه وتدقيقه عبر الاسم الكامل والمكان والزمان ونشير بذات المقام إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها وخاصة في حالات المجازر وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مرة وبشكل متكرر مما يرشح العدد الفعلي للارتفاع وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

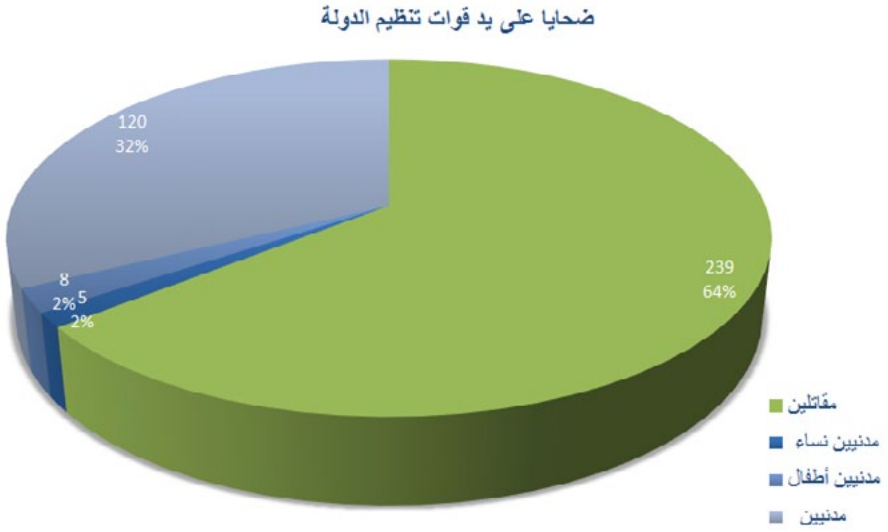

الاستنتاجات القانونية:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى ذلك هناك العشرات من الحالات تتوفر فيها أركان جرائم الحرب المتعلقة بالقتل.
وتشير الأدلة والبراهين التي لا تقبل الشك وفق مئات من روايات شهود العيان بأن أكثر من ٩٠ ٪ من الهجمات الواسعة والفردية وُجّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية.
هذا كله يخالف ادعاءات الحكومة السورية بأنها تقاتل «القاعدة والإرهابيين».
٢. تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن الأحداث المتمثلة في جريمة القتل هي جريمة ضد الإنسانية. ولقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.
٣. تشكل عناصر تنظيم الدولة الإسلامية أغلبية غير سورية تهدف إلى إقامة خلافة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فإن تطلعات التنظيم وأهدافه تختلف جذرياً عن الأهداف التي يطمح إليها السوريون من إقامة دولة تعددية ديمقراطية، وقد ارتكب التنظيم عدة جرائم قتل خارج نطاق القانون وتعتبر بمثابة جرائم حرب.
٤. ارتكبت بعض فصائل المعارضة المسلحة جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.

إدانة وتحميل المسؤوليات:

إن كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يجر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة. وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.
كما وتعتبر حكومة إيران وتنظيم حزب الله وتنظيم الدولة الإسلامية مشاركون فعليون في عمليات القتل، وتتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين للنظام السوري، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولايتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعاً كافة ردات الفعل والنتائج المترتبة عليها والتي قد تصدر من أبناء الشعب السوري وخصوصاً من أقرباء الشهداء وذويهم.

التوصيات:

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة كافة المتورطين والمجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.
٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج و إرسال رسائل واضحة في ذلك.
٣. على مجلس الأمن أن يقوم بفرض حظر أسلحة على النظام السوري وعلى تنظيم الدولة الإسلامية وملاحقة جميع المتورطين بذلك وعلى المعارضة السورية أن تتعاون بكافة الوسائل الممكنة لإيقاف تدفق الرجال والسلاح إلى تنظيم الدولة الإسلامية وجميع التنظيمات المشابهة له وكل شخص يقوم بإمداد تلك التنظيمات بالمال أو بالسلاح يجب أن يعتبر مجرم حرب تتوجب محاكمته.

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل من عمليات قتل لحظية لا تتوقف و لو لساعة واحدة.
٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القصف المتعمد والعشوائي بحق المدنيين.
٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية –روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من قتل في سورية.
٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لأبناء وأسر ذوي الضحايا في سوريا.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية القتل المتعمد والعشوائي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٢. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين –روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

Syrian Network
For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان